



لمحة موجزة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

1426 هـ (2005م)

يرجى توجيه أية استفسارات
أو تعليقات عن هذه النشرة ومحتوياتها إلى :
مدير إدارة السياسات والتخطيط الاستراتيجي
البنك الإسلامي للتنمية
ص 0 ب : 5925 جدة 21432
المملكة العربية السعودية

فاكس رقم : 6467478 – 2 – 00 966

المحتويات

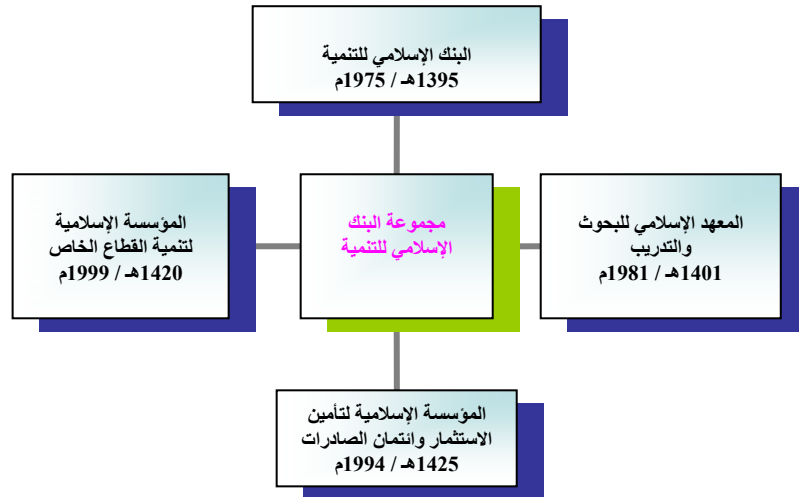
الصفحة	
4	1- مقدمة
6	2- الكيانات التي تتألف منها المجموعة
6	1-2 البنك الإسلامي للتنمية
7	2-2 المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب
7	3-2 المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات
8	4-2 المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
9	3- السمات البارز التي تتميز بها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
9	4- إنجازات المجموعة
13	5- الصناديق المتخصصة
13	1-5 محفظة البنوك الإسلامية للاستثمار والتنمية
14	2-5 صندوق حصص الاستثمار
14	3-5 صندوق البنية الأساسية
15	4-5 صندوق الاستثمار في ممتلكات الأوقاف
16	5-5 الهيئة العالمية للوقف
17	6-5 صندوق الوقف
18	6- مؤسسات أخرى تابعة للمجموعة
18	1-6 المركز الدولي للزراعة الملحية
19	2-6 شركة شبكة معلومات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي
19	3-6 مشروع المملكة العربية السعودية للإفادة من الهدى والأضاحي
20	7- المركز المالي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية
21	8- أنشطة عمليات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
23	- الملحق : الدول الأعضاء في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
24	- مسرد ببعض المصطلحات الشائعة في البنك

مقدمة

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية هي مجموعة متعددة الأطراف لتمويل التنمية تتألف من أربعة كيانات مختلفة وهي :

- البنك الإسلامي للتنمية ،
- المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ،
- المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ،
- المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.

وقد أنشئت هذه المؤسسات الأربع في أوقات مختلفة عبر تاريخ المجموعة . ويعتبر البنك الإسلامي للتنمية هو المؤسسة الأم والمركزية على مستوى المجموعة كلها . ولكل مؤسسة من هذه المؤسسات الأربع اتفاقية تأسيس وأهداف وآليات عمل خاصة بها ، ولكنها جميعا تتقاسم رؤية مشتركة ورسالة واحدة .



مجموعة البنك الإسلامي للتنمية : الرؤية والرسالة

الرسالة

تلتزم المجموعة بالعمل لمكافحة الفقر ، وتدعيم التنمية البشرية ، وتطوير العلوم والتقنية والأنشطة الاقتصادية والمصرفية والمالية الإسلامية ، وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء ومع الشركاء الآخرين في مجال التنمية.

الرؤية

أن تكون المجموعة رائدة في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء وفي المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية : الإطار الاستراتيجي

مجالات الأولوية	الأهداف
<ul style="list-style-type: none"> - التنمية البشرية - التنمية الزراعية والأمن الغذائي - تطوير البنية الأساسية - تنمية التجارة البينية للدول الأعضاء - تنمية القطاع الخاص - البحث والتطوير في المجالات الاقتصادية والمصرفية والمالية الإسلامية 	<ul style="list-style-type: none"> - تطوير الصناعة والمؤسسات المالية الإسلامية - مكافحة الفقر - تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء

يوجد مقر مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في جدة (المملكة العربية السعودية) . وهناك ثلاثة مكاتب إقليمية في الدول الأعضاء وهي مكتب المآتي (قازاقستان)، ومكتب كوالالمبور (ماليزيا)، ومكتب الرباط (المغرب). كما يوجد للمجموعة ممثلون ميدانيون في عشر دول أعضاء وهي بنغلاديش ، وغينيا بيساو ، وغينيا ، وبنون، وليبيا، وباكستان، والسنغال، والسودان.

ويتعين على الدولة الراغبة في الانضمام إلى عضوية أي من كيانات المجموعة

أن تستوفي ثلاثة شروط : أن تكون عضواً في منظمة المؤتمر الإسلامي، وأن تسدد مساهمتها في رأسمال الكيان الذي تود الانضمام إلى عضويته، وأن توافق على الشروط والأحكام التي يقرها مجلس محافظي الكيان المعني (انظر الملحق الذي يوضح الوضع الراهن للعضوية في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية).

وحتى نهاية عام 1425هـ (9 فبراير 2005م) بلغ عدد الموظفين في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية 887 موظفاً، منهم 408 من المهنيين و69 من الفئة الخاصة و327 من الفئة العامة ، و83 من الفئة اليدوية.

وتضطلع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بالعديد من الأنشطة المتخصصة والمتكاملة ، مثل :

- تعبئة الموارد.
- تمويل القطاع العام والقطاع الخاص.
- الاستثمار.
- تمويل التجارة (والتجارة البينية).
- خدمات التأمين.
- خدمات المعلومات.
- تمويل البنية الأساسية والقطاعات الاجتماعية .
- إجراء البحوث وتوفير فرص التدريب في المجال الاقتصادية والمصرفية الإسلامية.
- تقديم المساعدة الفنية لبناء القدرات وتعزيزها.
- التعاون الفني بين الدول الأعضاء.
- المنح الدراسية للدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية.
- الإغاثة العاجلة في الحالات الطارئة.
- العمل لتخفيف أعباء الديون المستحقة على بعض الدول الأعضاء.

2- الكيانات التي تتألف منها مجموعة البنك :

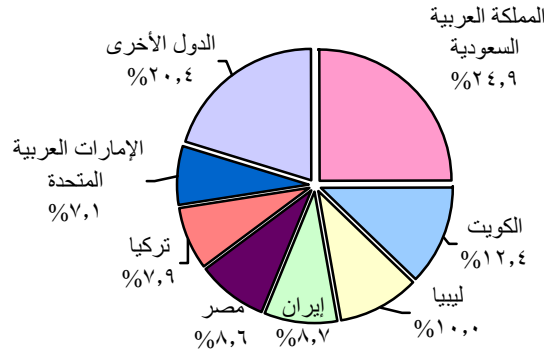
1-2 البنك الإسلامي للتنمية:

البنك الإسلامي للتنمية هو المؤسسة المركزية في المجموعة ، وقد أنشئ تطبيقاً لبيان العزم الصادر عن مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية، الذي عقد في جدة، في شهر ذي القعدة 1393هـ (ديسمبر 1973م). وقد عقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين في شهر رجب 1395هـ (يوليو 1975م). وبدأ البنك عملياته بصورة رسمية في 15 شوال 1395هـ (20 أكتوبر 1975م).

والهدف الرئيس للبنك الإسلامي للتنمية هو دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء ، مجتمعة ومنفردة ، وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية . ولتحقيق هذا الهدف ، يقوم البنك بتوفير التمويل للدول الأعضاء من خلال تمويل المشروعات فيها. كما يتولى البنك إنشاء صناديق خاصة وتشغيلها لتحقيق أغراض محددة. وبين هذه الصناديق صندوق لمساعدة المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، إضافة إلى صناديق أخرى متخصصة ترد بالتفصيل في القسم (5) من هذا الكتيب .

ويضم مجلس المديرين التنفيذيين أربعة عشر عضواً ، منهم سبعة أعضاء دائمون يمثلون الدول صاحبة المساهمات الأكبر في رأس المال ، كما يتضح في الرسم التالي :

الدول الأعضاء الأكبر مساهمة في رأسمال البنك الإسلامي للتنمية



2-2 المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب:

أنشئ المعهد في عام 1981م (1401هـ) للاضطلاع بأنشطة البحوث والتدريب والمعلومات في المجالات الاقتصادية والمالية والمصرفية. كما ينظم المعهد الندوات والمؤتمرات

التي تتناول مختلف المواضيع بالتعاون مع المؤسسات القطرية والإقليمية والدولية. ويضطلع المعهد أيضاً بأنشطة المعلومات، كتنظيم نظم المعلومات لاستخدامها في ميدان الاقتصاد الإسلامي والأنشطة المصرفية والمالية الإسلامية، وتطوير قواعد بيانات عن الخبراء والمعلومات المتصلة بالتجارة وتنميتها.

من أنشطة المعهد عام 1425هـ:

- اعداد ستة بحوث داخلية.
- تجهيز الوقائع الخاصة بست ندوات.
- تقديم 12 ورقة في ندوات ومؤتمرات مختلفة.
- تنظيم 16 مؤتمرا وندوة.
- تنظيم 25 برنامجا تدريبيا وندوة للتعلم عن بعد.
- توفير خدمات المعلومات من خلال تطوير وإدارة قواعد البيانات.

وتشمل أنشطة البحث في

المعهد إنتاج البحوث الأساسية والتطبيقية، وتطوير النماذج والأساليب المساعدة على تطبيق الشريعة الإسلامية في المجالات الاقتصادية والمصرفية والمالية. كما يهدف المعهد إلى تعزيز قدرات العاملين في ميدان الاقتصاد

الإسلامي لسد احتياجات المؤسسات

الملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية في أعمالها من هؤلاء العاملين في الدول الأعضاء. والمنهج المتبع في إعداد بحوث المعهد يأخذ أشكالاً مختلفة، مثل البحوث الداخلية، وبحوث المعلومات الأساسية، والبحوث المعدة للنقاش، ووقائع الندوات والمحاضرات، والترجمات والمقالات التي تنشر في مجلة المعهد "دراسات اقتصادية إسلامية"، وهي مجلة محكمة، نصف سنوية، تُنشر باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.

3-2 المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات:

أنشئت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في 24 صفر 1415هـ (1 أغسطس 1994م) بهدف توسيع نطاق المعاملات التجارية والتدفقات الاستثمارية بين الدول

الأعضاء. وتحقيقاً لهذا الهدف تقدم المؤسسة، وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها، خدمات التأمين وإعادة التأمين في مجال ائتمانات التصدير لتغطية المخاطر المقترنة بعدم السداد؛ سواء كانت مخاطر تجارية (في جانب المشتري) أو مخاطر غير تجارية (في جانب الدولة). كما تقدم المؤسسة أيضاً خدمات التأمين وإعادة التأمين في مجال الاستثمار لتغطية المخاطر القطرية

التسهيلات التي تقدمها المؤسسة في مجال التأمين

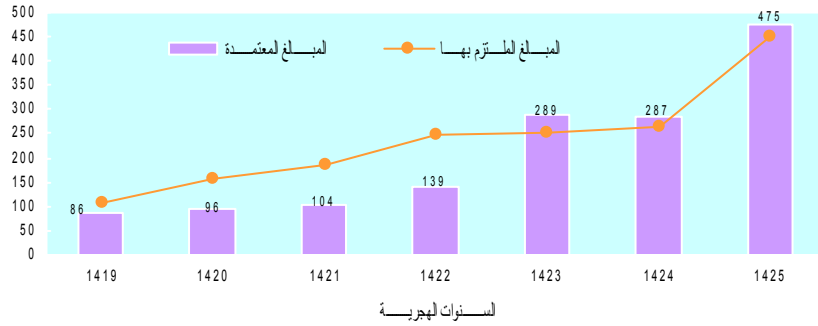
- أ - خدمات تأمين ائتمان الصادرات:
 - * وثيقة شاملة قصيرة الأجل.
 - * الوثيقة التكميلية متوسطة الأجل.
 - * وثيقة المصارف العامة.
 - * وثيقة تأمين الاعتماد المستندي.
 - * وثيقة الصفقة المنفردة.
- ب- خدمات تأمين الاستثمار:
 - * وثيقة تأمين الاستثمار.
- ج- تسهيلات إعادة التأمين.

الناشئة أساساً من قيود تحويل النقد الأجنبي والمصادرة، والحروب والاضطرابات المدنية والانتهاكات الحكومية للعقود.

ويتألف المساهمون في رأسمال المؤسسة من 34 دولة من الدول الأعضاء في البنك، ويسهم البنك الإسلامي للتنمية وحده بنسبة 50% من رأسمال المؤسسة. وقد بدأت المؤسسة أعمالها في عام 1416 هـ (1995م) بتقديم ثلاثة أنواع من وثائق التأمين، وواصلت منذ ذلك الحين جهودها لتقديم الجديد من المنتجات والخدمات والتسهيلات.

عمليات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وانتمان الصادرات

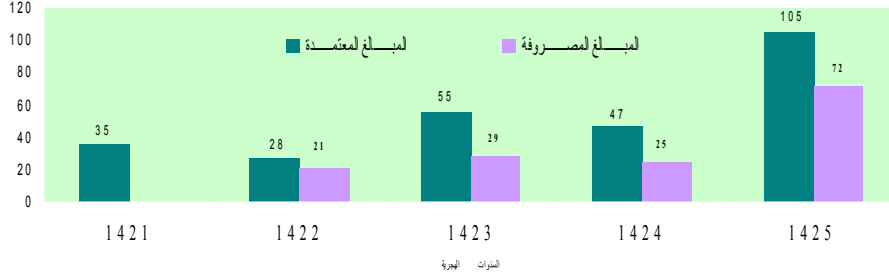
(ملايين الدولارات الأمريكية)



4-2 المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

أنشئت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في رجب 1420 هـ (نوفمبر 1999م) بهدف تنمية القطاع الخاص في الدول الأعضاء. ومن أهداف المؤسسة التعرف على الفرص المتاحة في القطاع الخاص والتي يمكن الاستفادة منها في دفع عجلة النمو. وتقدم المؤسسة طائفة واسعة من المنتجات والخدمات المالية، كما تقوم بتعبئة الموارد الإضافية للقطاع الخاص في الدول الأعضاء، وتسهم في تطوير التمويل الإسلامي وأسواق رأس المال.

عمليات المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ملايين الدولارات الأمريكية)



المنتجات والخدمات المالية للمؤسسة	
أ -	التمويل المباشر
ب -	خطوط التمويل
ج -	إدارة الأصول
د -	التمويل المهيكّل لمشروعات خاصة
هـ -	الخدمات الاستشارية

أما تركيبة رأسمال المؤسسة المصرّح به فهي كالتالي: يساهم البنك الإسلامي للتنمية بنسبة 50% والدول الأعضاء بنسبة 30% ، والمؤسسات المالية العامة في الدول الأعضاء بنسبة 20% . وحتى نهاية عام 1425هـ (9 فبراير 2005م) بلغ عدد الدول الأعضاء في المؤسسة التي صادقت على اتفاقية

تأسيسها 44 دولة إلى جانب البنك الإسلامي للتنمية وخمس مؤسسات مالية عامة. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت ست دول أعضاء أخرى على اتفاقية تأسيس المؤسسة ولكنها لم تصادق عليها بعد.

3- السمات البارزة التي تتميز بها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية:

تعد مجموعة البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة مالية متعددة الأطراف فريدة من نوعها لأنها:

- تستخدم صيغا لتمويل العمليات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية .
- جميع الدول الأعضاء في هذه المجموعة دول نامية ، ولهذا فإنها تستخدم موارد الدول الأعضاء الميسورة لمساعدة الدول الأعضاء الأخرى الأضعف حالا ، وبذا فإن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية هي مثال نموذجي لتعاون الجنوب مع الجنوب.

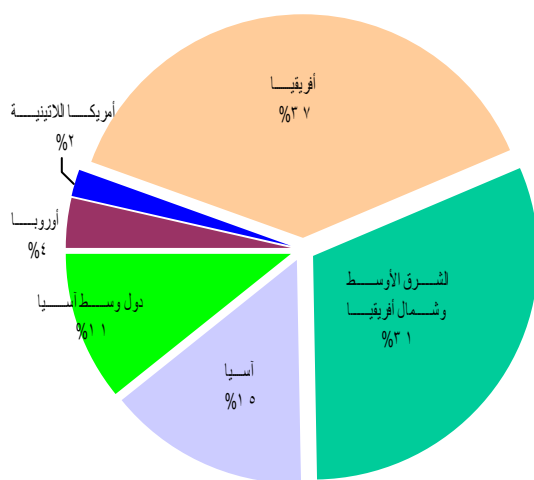
4- إنجازات المجموعة:

- فيما يلي بعض الإنجازات الهامة التي حققتها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية:
- نمو ملحوظ في عدد الدول الأعضاء: ارتفع عدد الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية من 22 دولة إلى 55 دولة، وارتفع عدد الدول الأعضاء في المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص من 25 دولة إلى 44 دولة، بالإضافة إلى البنك الإسلامي للتنمية

وخمسة مؤسسات مالية أخرى، وارتفع عدد الدول الأعضاء في المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات من 13 دولة إلى 34 دولة بالإضافة إلى البنك (وذلك حتى نهاية عام 1425 هـ الموافق 9 فبراير 2005 م).

- تنضم عضوية المؤسسة الأم (البنك الإسلامي للتنمية) بطابع عالمي، إذ تنتشر الدول الأعضاء في البنك على قارات إفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية.

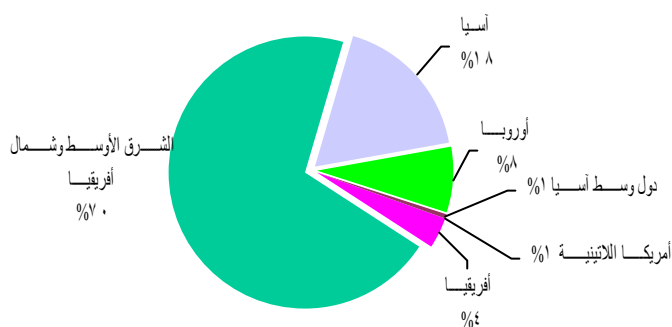
توزيع الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية حسب الأقاليم



- النمو الملحوظ في رأس المال: ارتفع حجم رأس المال المصرح به والمصدر والمكتتب فيه والمدفوع بصورة ملحوظة؛ كما يتضح من الجدول التالي:

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص	البنك الإسلامي للتنمية		
دينار إسلامي	دولار أمريكي	دينار إسلامي		
100ر00 مليون	1ر00 بليون	15ر00 بليون	1425 هـ	رأس المال المصرح به
100ر00 مليون	1ر00 بليون	2ر00 بليون	عند التأسيس	
96ر99 مليون	0ر5 بليون	8ر1 بليون	1425 هـ	رأس المال المصدر
68ر75 مليون	0ر5 بليون	0ر57 بليون	عند التأسيس	
96ر99 مليون	0ر5 بليون	7ر96 بليون	1425 هـ	رأس المال المكتتب فيه
68ر75 مليون	0ر35 بليون	0ر75 بليون	عند التأسيس	
72ر43 مليون	275 مليون	2ر72 بليون	1425 هـ	رأس المال المدفوع
63ر81 مليون	88 مليون	0ر28 بليون	عند التأسيس	

توزيع رأس المال المكتتب فيه للبنك الإسلامي للتنمية حسب الأقاليم



الزيادة المنتظمة في عدد أساليب وصيغ التمويل الإسلامية: فقد ارتفعت هذه الأساليب والصيغ من 3 في عام 1975م إلى 13 في عام 2004م ، كما يتضح من البيان التالي :

السنة	أساليب وصيغ التمويل المستخدمة
1976م	- القروض - المساهمة في رؤوس أموال المشروعات - التمويل المشترك
1977م	إضافة إلى ما سبق : - الإجارة - تمويل عمليات الواردات
1978م	إضافة إلى ما سبق : - تقاسم الأرباح
1985م	إضافة إلى ما سبق : - البيع لأجل
1987م	إضافة إلى ما سبق : - تمويل الصادرات
1996م	إضافة إلى ما سبق : - الاستصناع
1999م	إضافة إلى ما سبق : - عمليات المرابحة من مرحلتين
2003م	إضافة إلى ما سبق : - تمويل عمليات تجارة ذات طابع خاص - الصكوك الإسلامية
2004م	إضافة إلى ما سبق : - التمويل بأسلوب البناء والتشغيل ثم نقل الملكية

- **النمو الملحوظ في عدد العمليات وحجم تمويل القطاعات:** ارتفع صافي المبالغ التي اعتمدها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (باستثناء عمليات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات) منذ تأسيسها حتى نهاية 1425هـ (9 فبراير 2005م) إلى 28ر8 بليون دينار إسلامي (38ر3 بليون دولار أمريكي) لتمويل 4754 عملية في جميع القطاعات الاقتصادية في الدول الأعضاء، منها 20ر4 بليون دينار إسلامي (27ر2 بليون دولار أمريكي) تم صرفها فعلاً.
- **يتمتع البنك بأعلى مستوى للتصنيف الائتماني طويل الأجل (AAA)** ، وفقاً للتصنيف الصادر عن وكالة ستاندرد أند بوررز في عام 2002م وأعيد تأكيده في عام 2004م.
- **يعتبر البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة مالية دولية** منعدمة المخاطر وذلك وفقاً للتصنيف الصادر عن بنك التسويات الدولية في يونيو 2004م في إطار اتفاق بازل الجديد الخاص بكفاية رأس المال.
- **تعبئة الموارد عن طريق الصكوك** بما مجموعه 400 مليون دولار أمريكي من السوق المالية الدولية ، وهي صكوك تتمتع بنفس التصنيف الائتماني للبنك ؛ وكذلك تعبئة الموارد قصيرة الأجل بأسلوب المرابحة العكسية.
- **يتبنى البنك رسالة ورؤية جديدتين** وينطلق في عمله وفقاً لإطار استراتيجي لمجموعة البنك كلها.
- **قام البنك في شعبان 1423هـ بإصدار إعلان واجادوجو دعماً لمبادرة نيباد** الصادرة عن **الاتحاد الأفريقي** والتزم بتقديم بليون دولار أمريكي لتمويل مشاريع في الدول الأعضاء الأفريقية الأقل نمواً على مدى خمسة أعوام. وقد تجاوز المعتمد لتمويل المشاريع حتى نهاية عام 1425هـ نسبة 102% من المبلغ المستهدف ومقداره 319 مليون دولار أمريكي .
- **ازدياد حجم التمويل الذي يتم تقديمه بالتعاون مع الشركاء الآخرين في مجال التنمية** مثل: البنك الدولي، والبنك الآسيوي للتنمية، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وبنك التنمية الأفريقي، والصندوق السعودي للتنمية، وصندوق المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجموعة التنسيق العربية (صندوق الأوبك، والصناديق العربية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا الخ).
- **المساعدة في إنشاء مؤسسات عديدة** تهدف إلى تعزيز الإطار التنظيمي والإشرافي للصناعة المصرفية الإسلامية مثل (1) هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، (2) مجلس الخدمات المالية الإسلامية، (3) المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، (4) الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف الائتماني، (5) مركز إدارة السيولة، (6) السوق المالية الإسلامية الدولية، و(7) المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم التجاري.

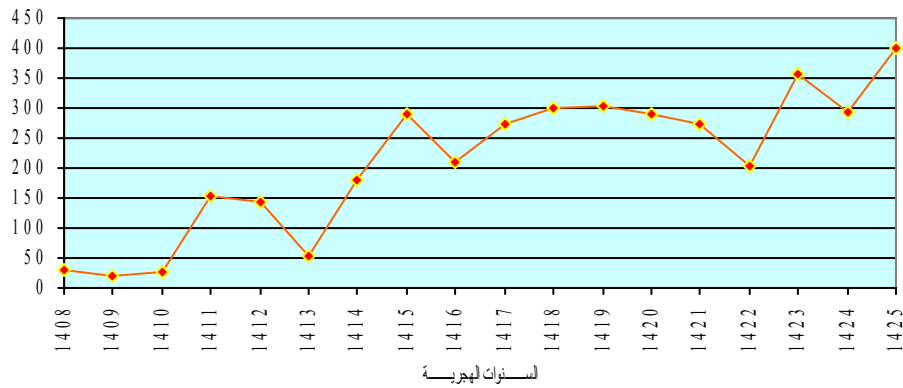
- اعتمد البنك حزمة من مساعدات الإغاثة الطارئة مقدارها 500 مليون دولار أمريكي للدول المتضررة من كارثة المد البحري (تسونامي) ، وشارك مع منظمات إغاثة إسلامية أخرى في رعاية "تحالف منظمة المؤتمر الإسلامي لمساعدة الأطفال ضحايا المد البحري".

5- الصناديق المتخصصة:

1-5 محفظة البنوك الإسلامية للاستثمار والتنمية:

أنشئت محفظة البنوك الإسلامية للاستثمار والتنمية بموجب المادة 23 من اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية وعملاً بمذكرة التفاهم الموقعة من البنوك الإسلامية في عام 1407هـ (1987م). وتهدف المحفظة إلى تعبئة الأموال والسيولة المتاحة لدى البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ومدخرات المستثمرين الأفراد وتوجيهها لتمويل المشروعات وعمليات التجارة للدول الأعضاء.

صافي المبالغ التي اعتمدها محفظة البنوك الإسلامية في الفترة 1408-1425هـ (ملايين الدولارات الأمريكية)



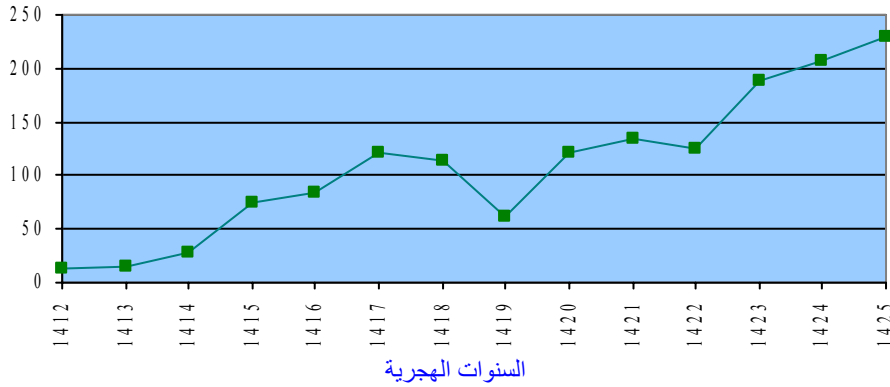
ويقوم البنك الإسلامي للتنمية بوصفه مضارباً بإدارة عمليات المحفظة التي تشمل تمويل التجارة والتمويل بالإجارة والبيع لأجل والمساهمة في رأس المال والعمليات الاستثمارية والمشاركة في الأرباح والتمويل الجماعي.

يبلغ رأسمال المحفظة الثابت المدفوع 100 مليون دولار أمريكي، ورأسمالها المتغير 280 مليون دولار أمريكي. وحتى نهاية عام 1425هـ، كانت المحفظة قد مولت 235 عملية، بمبلغ إجمالي مقداره 3ر8 بليون دولار أمريكي (2ر7 بليون دينار إسلامي) في 24 دولة من الدول الأعضاء. وقد كانت باكستان وتركيا هما أكبر الدول استفادة من تمويلات المحفظة، حيث مولت 40 عملية لكل منهما بقيمة بلغت 1ر2 بليون دولار أمريكي و 463 مليون دولار أمريكي على التوالي.

2-5 صندوق حصص الاستثمار:

تم تأسيس صندوق حصص الاستثمار في عام 1989م (1410هـ) بهدف المشاركة والمساهمة في التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، وذلك بتجميع مدخرات المستثمرين من المؤسسات والأفراد واستثمارها في الدول الأعضاء وغير الأعضاء. ويشرف البنك الإسلامي للتنمية على إدارة الصندوق بوصفه مضارباً، وذلك وفقاً للوائح التي تنظم نشاط الصندوق.

المبالغ المعتمدة الصافية لصندوق حصص الاستثمار خلال الفترة 1412-1425هـ (ملايين الدولارات الأمريكية)



ارتفع رأسمال صندوق حصص الاستثمار من 100 مليون دولار أمريكي إلى 325 مليون دولار أمريكي. وقد اكتتب 27 مؤسسة من المؤسسات الاستثمارية من 11 دولة في رأسمال الصندوق، الذي تم إدراجه في بورصة البحرين.

وقد مول الصندوق منذ إنشائه وحتى نهاية عام 1425هـ ما مجموعه 164 مشروعاً بقيمة إجمالية بلغت 1ر5 بليون دولار أمريكي (1ر1 بليون دينار إسلامي) في 24 دولة من الدول الأعضاء في البنك. وكانت أكثر ثلاث دول مستفيدة من تمويلات الصندوق هي باكستان (283 مليون دولار أمريكي لتمويل 33 عملية)، وإيران (201 مليون دولار أمريكي لتمويل 15 عملية)، وتركيا (137 مليون دولار أمريكي لتمويل 21 عملية).

3-5 صندوق البنية الأساسية:

أنشئ صندوق البنية الأساسية الذي يتخذ من البحرين مقراً له، في عام 1998م، وهو أول أداة خاصة للاستثمار تركز على تنمية البنية الأساسية في الدول الأعضاء في البنك. ويهدف الصندوق إلى تمويل مشروعات البنية الأساسية والصناعات المتصلة بها من خلال الاستثمارات

طويلة الأجل في رؤوس أموال هذه المشروعات بالدول الأعضاء. وتعزيز استخدام التمويل الإسلامي لمشاريع البنية الأساسية. ويتيح هذا الصندوق فرصة جاذبة للحكومات والمستثمرين والقطاع الخاص للمساهمة في مجموعة متنوعة من المشاريع المرحة في مجال البنية الأساسية.



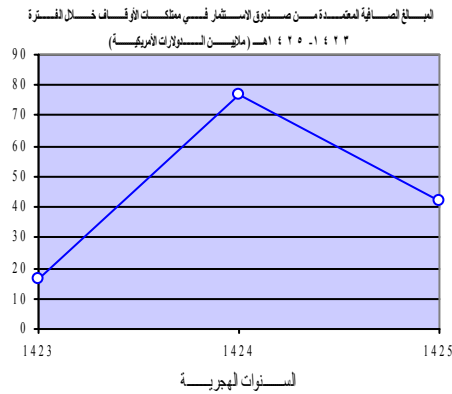
وقد أسس صندوق البنية الأساسية كشراكة محدودة برأسمال مستهدف مقداره بليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى مبلغ تمويل تكميلي لدعم رأسمال المال مقداره 500 مليون دولار أمريكي. وقد تم حتى الآن جمع 730 مليون دولار أمريكي لرأسمال الصندوق و 200 مليون دولار أمريكي لمبلغ التمويل التكميلي.

ويركز الصندوق على تمويل قطاعات توليد الكهرباء والاتصالات والنقل والطاقة والموارد الطبيعية

والبتروكيماويات والمياه والقطاعات الأخرى ذات الصلة بالبنية الأساسية، فضلا عن المؤسسات المالية الإسلامية الخاصة ومؤسسات أسواق رأس المال. وقد استثمر الصندوق حتى الآن 332ر4 ملايين دولار أمريكي ساهم بها في رؤوس أموال ثمانية مشاريع في خمس من الدول الأعضاء (بنغلاديش ، وماليزيا، وسلطنة عمان ، وباكستان ، والمملكة العربية السعودية).

4-5 صندوق الاستثمار في ممتلكات الأوقاف:

صندوق الاستثمار في ممتلكات الأوقاف هو صندوق استثماري مقفول تم إنشاؤه في عام 1422 هـ بموجب المادة الثانية والمادة 23 من اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية، وعملاً بمذكرة التفاهم المبرمة بين البنك ووزارات ومؤسسات الأوقاف في الدول الإسلامية.



ويهدف الصندوق إلى الاستثمار في المشاريع ذات الجدوى المالية لتطوير ممتلكات الأوقاف العقارية في الدول الأعضاء وغير الأعضاء. وقد حدد عمر الصندوق بثلاثين عاما قابلة للتجديد ما لم يتم إنهاء الصندوق قبل ذلك، وذلك وفقاً للشروط الواردة في لوائحه. ويشرف البنك على إدارة الصندوق بوصفه مضارباً.

ويبلغ رأسمال الصندوق المكتتب فيه 56 مليون دولار أمريكي، ورأسماله المدفوع

33ر6 مليون دولار أمريكي. وتسهم في رأسماله 13 مؤسسة تشمل البنك الإسلامي للتنمية، ووزارات الأوقاف، ومنظمات الأوقاف، والبنوك الإسلامية. وقد مول الصندوق، منذ إنشائه، 31 عملية في 16 دولة (21 عملية لتنمية الأوقاف و10 عمليات لإدارة سيولة الصندوق) بمبلغ إجمالي مقداره 135ر1 مليون دولار أمريكي (2ر91 مليون دينار إسلامي).

5-5 الهيئة العالمية للوقف:

أنشئت الهيئة العالمية للوقف، في شهر جمادى الآخرة 1422هـ استجابة للحاجة إلى تأسيس كيان عالمي للوقف، بالتعاون مع الجهات المعنية بالأوقاف، سواء كانت منظمات حكومية أو غير حكومية أو أفراد من محبي الخير والمحسنين في القطاع الخاص. وحتى نهاية عام 1425هـ، بلغت المساهمات الإجمالية في الهيئة 42 مليون دولار أمريكي.

أما أهداف الهيئة العالمية للوقف فهي:

- 1- تدعيم وتنشيط الأوقاف وتعزيز إسهامها في التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية ودورها في مكافحة الفقر، بالإضافة إلى تدعيم المنظمات المعنية بالأوقاف في مجالات الخبرة والتنسيق.
- 2- توفير الدعم للمنظمات والمشروعات والبرامج والأنشطة المتصلة بالمجالات التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية.
- 3- توفير الدعم للدراسات والبحوث العلمية في المجالات المتصلة بالأوقاف.
- 4- مساعدة الدول والمنظمات في وضع التشريعات المتصلة بالأوقاف.

ويشرف على الهيئة مجلس يشبه الجمعية العمومية للهيئة ويتألف من الواقفين الذين لا تقل مساهمة كل منهم عن مليون دولار أمريكي. وهذا المجلس، مجلس الواقفين، هو الذي يتولى انتخاب "مجلس النظارة" الذي هو بمثابة مجلس إدارة الهيئة.

أنشطة الهيئة العالمية للوقف في عام 1425هـ	
-	تنظيم ندوة للتعريف بالهيئة وأنشطتها في طهران في سبتمبر 2004م.
-	إعداد الخطوط الإرشادية لقانون الأوقاف بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب والمؤسسة العامة للأوقاف في الكويت.
-	إعداد قاعدة بيانات عن الأوقاف بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
-	إعداد ميثاق الهيئة بالاستناد إلى مراثيات الواقفين والخبراء.
-	إطلاق حملة ترويجية وتعريفية عن "الوقف الدولي لخدمة القرآن الكريم" وذلك بالتعاون مع الجمعية الدولية لحفظ القرآن الكريم.

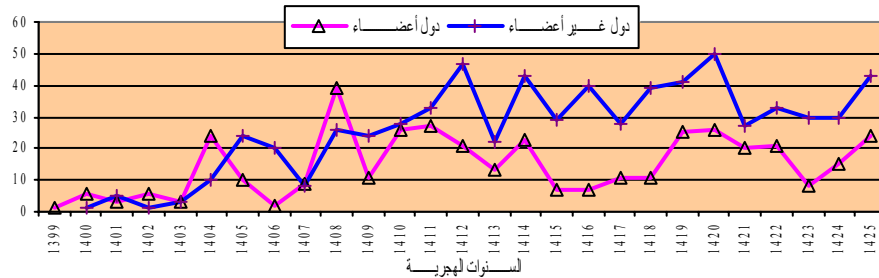
6-5 صندوق الوقف :

أنشئ صندوق الوقف الذي كان يُعرف في السابق بحساب المعونة الخاصة في عام 1399 هـ . ويبلغ مجموع موارده 880 مليون دينار إسلامي حتى نهاية عام 1425 هـ (9 فبراير 2005م) ، وتتألف هذه الموارد من المبلغ الأساسي (734 مليون دينار إسلامي) والمخصص المرصود لعمليات المعونة الخاصة (44 مليون دينار إسلامي)، والحساب الخاص للدول الأعضاء الأقل نمواً (102 مليون دينار إسلامي) . ويستخدم الدخل الذي يحققه صندوق الوقف لتمويل برامج التنمية الاجتماعية (وتتمثل أساساً في برنامج المعونة الخاصة، وبرنامج المنح الدراسية، وبرنامج التعاون الفني) فضلاً عن تمويل المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

- توجه أنشطة برنامج المعونة الخاصة أساساً لتلبية احتياجات المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء ، مع التركيز بصفة خاصة على القطاعات الاجتماعية، وبشكل أساسي على قطاعي التعليم والصحة. ويهدف البرنامج أيضاً إلى تخفيف المعاناة من خلال المعونات الطارئة في حالات الكوارث الطبيعية والحروب في الدول الأعضاء وغير الأعضاء.

عدد عمليات المعونة الخاصة خلال الفترة 1425-1399 هـ

(ملايين الدولارات الأمريكية)



- وخلال الفترة 1425-1399 هـ قدمت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تمويلات إجمالية بلغت 465 مليون دينار إسلامي (586 مليون دولار أمريكي) لصالح 1084 عملية معونة خاصة، منها 380 مليون دولار أمريكي لصالح 398 عملية في الدول الأعضاء و206 مليون دولار أمريكي لصالح 686 عملية في المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء.
- ومنذ إنشاء برنامج المنح الدراسية في عام 1404 هـ قدم البنك الإسلامي للتنمية منحاً دراسية للطلاب المحتاجين مالياً في 56 دولة ، منها تسع دول أعضاء. وقد أنفق البنك حتى الآن 413 مليون دينار إسلامي (549 مليون دولار أمريكي) في إطار برنامج المنح الدراسية

لصالح 7278 طالباً وطالبة. أما أكبر الجهات المتلقية للمنح الدراسية من البنك فهي الهند (31%)، ونيجيريا (11%)، والفلبين (6%)، وأفغانستان (35%)، وتايلاند (35%).

- وفي إطار برنامج المنح الدراسية للناخبين الذي بدأ تنفيذه في عام 1423 هـ ، بلغ ما أنفق حتى الآن 118 مليون دولار أمريكي (8ر8 مليون دينار إسلامي) لصالح 221 طالباً ، منهم 130 للحصول على الدكتوراة ، و91 لدراسات ما بعد الدكتوراة . أما في إطار برنامج المنح الدراسية للحصول على درجة الماجستير والذي بدأ تنفيذه في عام 1419 هـ لصالح الدول الأعضاء الأقل نمواً ، فقد بلغ ما أنفق حتى الآن 0.67 مليون دولار أمريكي (51ر0 مليون دينار إسلامي) لصالح 90 طالباً.

6- مؤسسات أخرى تابعة للمجموعة:

1-6 المركز الدولي للزراعة الملحية :

أنشئ المركز الدولي للزراعة الملحية في عام 1420 هـ (1999م) كمركز لا يستهدف الربح ويعنى بالبحوث التطبيقية والتنمية الزراعية في المناطق الجافة وشبه الجافة والمناطق المتأثرة بالملوحة . ويوجد مقر المركز في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

أنشطة المركز الدولي للزراعة الملحية في عام 1425 هـ	
- الخدمات الاستشارية : قام المركز بتوفير الخدمات الاستشارية لكل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وبلدية أبوظبي ، وإدارة الأشغال العامة في أبوظبي ، والشركة الوطنية للرياح في المملكة العربية السعودية.	وفي عام 1425 هـ ، نجح المركز في تعبئة بعض الموارد لتعزيز التمويل الذي يوفره البنك الإسلامي للتنمية من أجل مشاريع البحث المتصلة بقضايا الملوحة في الدول الأعضاء . وتمثل هذا النجاح في التزام الوكالات المانحة بتوفير 7ر3 مليون دولار أمريكي للمركز للفترة 1425-1429 هـ بغرض بناء القدرات ومواصلة مشاريع البحث والتطوير في الدول الأعضاء.
- تطوير قاعدة بيانات للتعريف بالعلماء الباحثين في مجال الزراعة الملحية في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.	
- الاشتراك في رعاية ندوة ليوم واحد حول "التحديات والفرص أمام المنتجات الزراعية من الحقل إلى السوق" في دبي بالتعاون مع وزارة الزراعة والثروة السمكية في دولة الإمارات العربية المتحدة.	

وتجدر الإشارة إلى أن كل هذه المشاريع تنفذ بالتعاون والشراكة مع مؤسسات تابعة للدول الأعضاء . وفي عام 1425 هـ قام المركز بتنفيذ بعض مشاريع البحث بالاشتراك مع سبعة مراكز للبحوث في خمس من الدول الأعضاء وهي بنغلاديش والأردن وإيران وباكستان والإمارات العربية المتحدة.

وفي مجال خدمات المعلومات ، يستضيف المركز على موقعه "الشبكة العالمية للزراعة الملحية" ، وهي شبكة إلكترونية لربط الأفراد والمؤسسات التي تتقاسم الاهتمام العلمي بموضوع

الزراعة الملحية . وبالإضافة إلى ما سبق ، يقوم المركز بإنتاج وتوزيع عدد من المنشورات ، بما في ذلك نشرة إخبارية تصدر ثلاث مرات في العام باللغتين العربية والإنجليزية.

2-6 شركة شبكة معلومات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي:

تأسست شركة شبكة معلومات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في محرم 1421 هـ (أبريل 2000م)، كمشروع مشترك بين البنك الإسلامي للتنمية (51%) وشركة ميموس الماليزية. وقد بدأت الشركة عملياتها في ذي القعدة 1421 هـ (فبراير 2001م).

أنشطة شبكة معلومات دول منظمة المؤتمر الإسلامي

- 1- إطلاق موقع معلومات الدول الإسلامية
أطلق موقع OICexchange.com في جمادى الأولى 1422 هـ (أغسطس 2001م) لصالح الدول الأعضاء في المنظمة بغرض توفير خدمات المعلومات لهذه الدول وعنها.
- 2- إنشاء موقع للتجارة الإسلامية
أنشئ هذا الموقع في شعبان 1422 هـ لتعزيز وتيسير التبادل التجاري بين المشترين والبائعين ولاسيما في أسواق دول منظمة المؤتمر الإسلامي عن طريق الانترنت.

أما الأنشطة الأساسية لهذه الشبكة فتتمثل في خدمات المعلومات، والتجارة الإلكترونية، والربط بشبكة الانترنت، والخدمات الاستشارية.

وقد تعهد كل من البنك الإسلامي للتنمية وشركة ميموس باستثمار ما مجموعه 14ر5 مليون دولار أمريكي على مدى 4

سنوات. وحتى نهاية عام 1425 هـ ، كان رأس المال المصرح به والمدفوع للشركة قد بلغ 2ر6 مليون دولار أمريكي . وقد بادر المساهمون إلى تقديم 3ر6 مليون رينجت ماليزي على شكل سلف نقدية للشركة لمساعدتها في تنفيذ مشروعها.

وتقوم الشركة في الوقت الراهن بتشغيل موقعين على شبكة الانترنت ؛ الأول خاص بتجارة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ، والموقع الثاني خاص بتوفير خدمات المعلومات لهذه الدول عن بعضها البعض.

وتجدر الإشارة إلى أن الشركة شرعت مؤخرا في تقليص خطة عملها ووضع استراتيجية جديدة للعمل في ضوء الواقع الفعلي للسوق والاتجاهات الحديثة في تطور شبكة الانترنت والفرص المتاحة في مجال الأنشطة الاستثمارية.

3-6 مشروع المملكة العربية السعودية للإفادة من الهدى والأضاحي :

يقع هذا المشروع الذي يديره البنك خارج نطاق عملياته العادية ، ولكن حكومة المملكة العربية السعودية عهدت إلى البنك بإدارة المشروع ، لما له من أهمية لدى الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء. ويساعد المشروع حجاج بيت الله الحرام على أداء نسك النحر وبعض الأعمال الأخرى المتصلة به . ويشرف المشروع على الإفادة من الهدى والأضاحي وفقا للقواعد الشرعية المقررة ، وتوزيعها لاحقا على الفقراء والمحتاجين في الدول الأعضاء ، وفي المجتمعات الإسلامية الأخرى في الدول غير الأعضاء.

وفي عام 1425 هـ ، تم في نطاق هذا المشروع ذبح 503954 رأسا من الأغنام . وقد وزع على الفقراء والمحتاجين في منطقة الحرم الشريف ما مجموعه 231954 رأسا من الأغنام

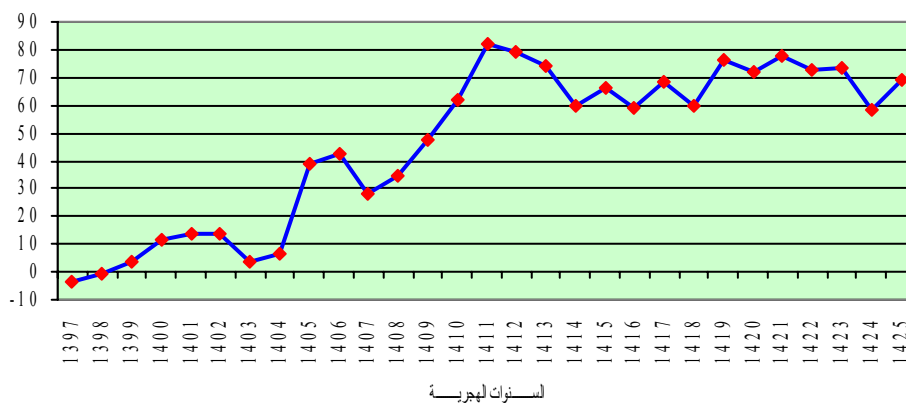
و4495 رأساً من الجمال والأبقار ، بينما شحنت الكميات الباقية لتوزيعها على الفقراء والمحتاجين في 23 من الدول الأعضاء.

7- المركز المالي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية:

توضح الرسوم البيانية التالية الإيرادات الصافية للبنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ، على التوالي.

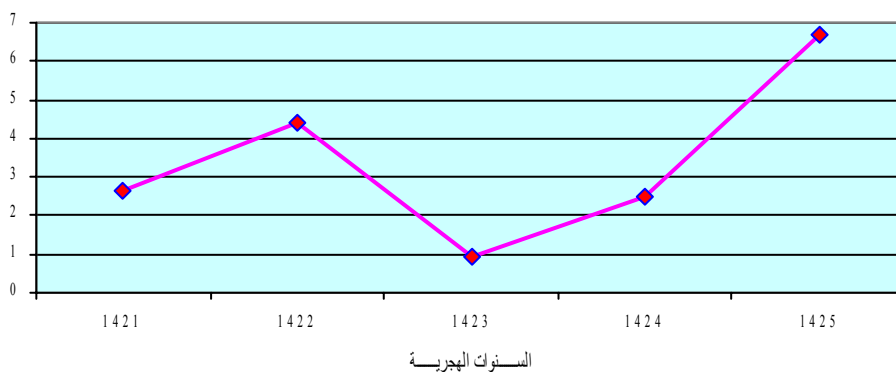
الإيرادات الصافية للبنك الإسلامي للتنمية (1397-1425هـ)

(ملايين الدنانير الإسلامية)

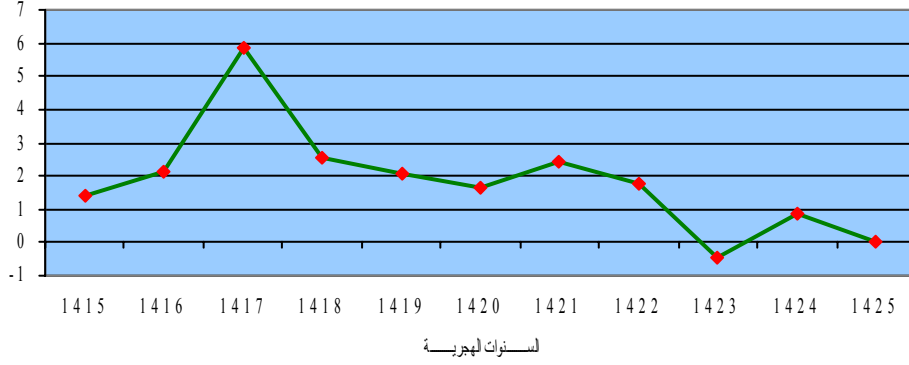


الإيرادات الصافية للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (1421-1425هـ)

(ملايين الدولارات الأمريكية)



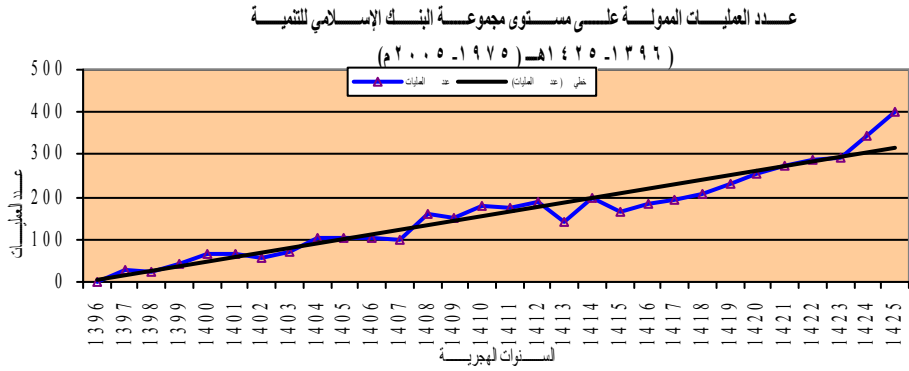
الإيرادات الصافية للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات
(1425-1421هـ)
(ملايين الدنانير الإسلامية)



ارتفعت الأصول الإجمالية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بشكل ملحوظ: إذ ارتفعت أصول البنك الإسلامي للتنمية من 445 مليون دينار إسلامي في عام 1396هـ إلى 4ر8 بليون دينار إسلامي في عام 1425هـ، وارتفعت أصول المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص من 91 مليون دولار أمريكي في عام 1421هـ إلى 314 مليون دولار أمريكي في عام 1425هـ، كما ارتفعت أصول المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات من 105 ملايين دولار أمريكي في عام 1415هـ إلى 142 مليون دولار أمريكي في عام 1425هـ.

8- أنشطة عمليات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية:

خلال الفترة 1425-1396هـ مولت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (باستثناء المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات لأسباب تتعلق بتميزها عن بقية المؤسسات التابعة للمجموعة) 4754 مشروعاً بمبلغ إجمالي مقداره 38ر3 بليون دولار أمريكي (8ر28 بليون دينار إسلامي). ويشكل التمويل الصافي المقدم من البنك نفسه خلال الفترة المذكورة 99ر3% (أي ما يعادل 38 بليون دولار أمريكي)، بينما يشكل التمويل المقدم من المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص النسبة المتبقية (أي ما يعادل 270 مليون دولار أمريكي).



- أما من حيث توزيع هذه التمويلات على أنشطة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، فقد شكلت عمليات تمويل التجارة 61% من المبالغ المعتمدة الصافية؛ وشكل تمويل المشاريع 37% وعمليات المساعدة الفنية 5%، وعمليات المعونة الخاصة 15%.
- أما فيما يتعلق بتوزيع هذه التمويلات على صيغ التمويل المختلفة، فقد شكلت عمليات الإجارة النسبة الغالبة، حيث بلغت 30% من مجموع العمليات، وتليها القروض بنسبة 26%، وصيغة البيع لأجل بنسبة 17%، وصيغة الاستصناع بنسبة 15%. أما صيغ التمويل الأخرى فإنها تشكل مجتمعة 6%.
- ويوضح تخصيص المبالغ للمشاريع بحسب القطاعات التي مولتها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (باستثناء المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات)، أن قطاع المرافق العامة حظي بنسبة 25% وقطاع الخدمات الاجتماعية بنسبة 24% من التمويل، بينما حظي قطاع النقل والاتصالات بنسبة 19%، وقطاع الصناعة والتعدين بنسبة 11%، وقطاع الزراعة بنسبة 10%، بينما حصلت القطاعات الأخرى على نسبة 10%.

ملحق: الدول الأعضاء في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

الدولة	البنك الإسلامي للتنمية	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص	المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وإتقان الصادرات
أفغانستان	√		
البانيا	√		
الجزائر	√	√	√
أذربيجان	√	√	√
مملكة البحرين	√	√	√
بنجلاديش	√	√	√
بنين	√	√	√
بروناي	√	√	√
بوركينافاسو	√	√	√
الكاميرون	√	√	√
كندا	√		
القمر	√		
كوت دي فوار	√		
جيبوتي	√	√	√
مصر	√	√	√
الحايون	√	√	√
جامبيا	√	√	√
غينيا	√	√	√
غينيا بيساو	√	√	√
اندونيسيا	√	√	√
إيران	√	√	√
العراق	√	√	√
الأردن	√	√	√
قازاقستان	√	√	√
الكويت	√	√	√
فير فيريا	√	√	√
لبنان	√	√	√
ليبيا	√	√	√
ماليزيا	√	√	√
المالديف	√	√	√
مالي	√	√	√
موريتانيا	√	√	√
المغرب	√	√	√
موزمبيق	√	√	√
النيجر	√	√	√
سلطنة عمان	√	√	√
باكستان	√	√	√
فلسطين	√	√	√
قطر	√	√	√
المملكة العربية السعودية	√	√	√
السنغال	√	√	√
سيراليون	√	√	√
الصومال	√	√	√
السودان	√	√	√
سورينام	√	√	√
سوريا	√	√	√
طاجيكستان	√	√	√
توجو	√	√	√
تونس	√	√	√
تركيا	√	√	√
تركمنستان	√	√	√
أوغندا	√	√	√
الإمارات العربية المتحدة	√	√	√
أوزبكستان	√	√	√
اليمن	√	√	√

مسرد ببعض المصطلحات الشائعة في البنك

أسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية: ترتيب تعاقدى تتعهد بموجبه إحدى مؤسسات القطاع الخاص بتشديد أحد مرافق البنية الأساسية، بما في ذلك تمويله، ثم تشغيل هذا المرفق والقيام على صيانته. وتتولى مؤسسة القطاع الخاص المذكورة تشغيل المرفق لأجل محدود يُسمح خلاله بأن تفرض المؤسسة على من يستخدمون المرفق الرسوم والإجازات والمستحقات، بحيث لا تتجاوز المبالغ المحددة في العقد وفقاً لما تم التفاوض بشأنه لتمكين مؤسسة القطاع الخاص من استرجاع المبلغ الذي استثمرته واسترجاع تكاليف التشغيل وصيانة المرفق، ثم تقوم المؤسسة في نهاية الفترة المحددة بنقل ملكية المرفق إلى الوكالة الحكومية المعنية.

العام الهجري: تقويم إسلامي، وهو تقويم قمري يتألف من 12 شهراً هي: محرم، وصفر، وربيع أول، وربيع ثاني، وجمادى الأولى، وجمادى الآخرة، ورجب، وشعبان، ورمضان، وشوال، وذو القعدة، وذو الحجة. وعدد أيام السنة الهجرية 354 يوماً أي أنها تقل بمقدار 11 يوماً عن السنة الميلادية.

البيع لأجل: إحدى صيغ التمويل التي يشتري بها البنك الآليات والمعدات ثم يقوم ببيعها للجهة المستفيدة بسعر أعلى؛ على أن يتم سداد قيمة هذه المعدات والآلات على أقساط. وفي هذه الصيغة تؤول ملكية الأصول إلى المشتري عند التسليم.

الدينار الإسلامي: الوحدة الحسابية للبنك الإسلامي للتنمية، وهي تعادل وحدة واحدة من حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي.

الاستصناع: هي صيغة تمويل لأجل متوسط، وتكون عادة على شكل عقد للتصنيع (أو البناء)؛ يوافق بموجبه المصنع (البائع) على تزويد المشتري بالسلع المحددة وصفاً بعد تصنيعها / بنائها وفقاً للمواصفات المحددة وذلك في غضون فترة محددة سلفاً وبسعر محدد.

الإجارة: هي صيغة تمويل للأجل المتوسط، وتستخدم لشراء المعدات والآليات، ثم نقل ملكيتها بعد ذلك وحق استخدامها للمستفيد لفترة محددة من الزمن، يظل البنك خلالها هو المالك لهذه الأصول.

خط التمويل: يمثل إحدى التسهيلات التمويلية التي تتاح للمؤسسات المالية في الدول الأعضاء لتمويل المشاريع وعمليات تمويل التجارة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

القروض: إحدى صيغ التمويل التي يستخدمها البنك لتمويل المشاريع في الدول الأعضاء ولاسيما في الدول الأقل نمواً، وهذه القروض خالية من الفائدة ويُفرض عليها فقط رسم خدمة لتغطية النفقات الفعلية للقرض. وتتراوح فترة سداد هذه القروض بين 15 و 25 عاماً، وتشمل فترة سماح تتراوح بين 3 و 7 أعوام.

المضارب: هو أحد الأطراف التعاقدية في عملية تمويل بأسلوب المضاربة ، يقوم بدور الوكيل المؤتمن أو الطرف المسؤول عن إدارة الأموال.

المرابحة: هي عقد بيع بين البائع والمشتري، يشتري بموجبه البائع السلع التي يطلبها المشتري ثم يبيع إليه هذه السلع بسعر أعلى من تكلفتها الأصلية . ويحدد العقد المبدئي بين الطرفين مقدار الربح (الهامش المضاف على التكلفة الأصلية) وفترة السداد (وعادة ما يتم السداد على أقساط).

الشريعة: هي القانون الإسلامي الذي يحكم وينظم حياة المسلمين ، ومصدره الرئيس هو القرآن الكريم وسنة الرسول عليه الصلاة والسلام.

الترتيبات الهيكلية الخاصة لتمويل التجارة: هي ترتيبات تتضمن نقل المخاطر في عمليات تمويل التجارة (مثل نقل المخاطر المتصلة بأسعار الصرف أو حسن الأداء .. الخ) من الأطراف الذين لا يستطيعون تحمل هذه المخاطر (المستفيدون) إلى العملية نفسها بطريقة تكفل وضع الأصول التي تركز عليها العملية كمصدر جاهز لتسديد المستحقات الناتجة عن التمويل . وبالتالي فإن هذه الترتيبات الهيكلية الخاصة لتمويل التجارة تكفل مايلي : (أ) إذا سارت الأمور بشكل طبيعي ، فإن الممول يحصل على مستحقاته وبالتالي تنتهي عملية التمويل بشكل تلقائي . (ب) إذا حدث خلل في السداد لأي سبب من الأسباب ، فإن الممول يمكنه الرجوع على بعض الأصول المرهونة لصالحه وتحصيل مستحقاته من هذه الأصول.

رأس المال المكتتب فيه: رأس المال الذي تم اصداره واكتتبت فيه الدول الأعضاء في البنك.

الصكوك: سند قائم على أصول فعلية يصمم أو يهيكل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ويمكن تداوله في الأسواق المالية.

المساعدة الفنية: إحدى صيغ التمويل التي يقدمها البنك الإسلامي للتنمية لإجراء دراسات الجدوى وإعداد التصاميم التفصيلية وإعداد وثائق المناقصات فضلاً عن الخدمات الاستشارية للإشراف على المشاريع.

الوقف: هو مال موهوب أو صندوق خيري يكرس لأغراض محددة تقرها الشريعة الإسلامية.